"إسرائيل" والاتّحاد الإفريقـــي

يعود تاريخ العلاقات بين "إسرائيل" ودول إفريقيا جنوب الصحراء إلى منتصف الخمسينيات، أي قبل تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963م، وحصول جلّ بلدان القارّة الإفريقيّة على استقلالها بداية الستينيات. لقد أقيمت أولى الاتّصالات في عام 1956، مع غانا، ثم مع معظم دول جنوب الصحراء، إلا أن بلغ عددها في أوائل السبعينيات 33 دولة إفريقية.

كانت هذه العلاقات تعبيرًا عن رغبة إسرائيلية شديدة لتبوّء مكانة دوليّة هامّة من خلال بناء علاقات اقتصادية ودبلوماسيّة مع الدّول الإفريقيّة الفتيّة، والدعوة إلى الاستفادة من الفرص المشتركة والتعاون البيني.. في أعقاب حرب تشرين الأوّل/أكتوبر عام 1973 وما تلاها من أزمة النفط العالمية، قررت معظم دول جنوب الصحراء الكبرى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع "إسرائيل"، بناء على قرار منظمة الوحدة الأفريقية الذي تمّ تبنيه برعاية مصريّة ودعا دول الأعضاء إلى قطع كافّة علاقاتها مع "إسرائيل".

لكن منذ الثمانينيات، تمّ استئناف العلاقات الدبلوماسية تدريجياً مع دول جنوب الصحراء، وهي حركة تسارعت وتيرتها مع مفاوضات السلام بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية من جهة، وبينها والأردن من جهة أخرى، إذ بحلول نهاية التسعينيات، تمّت إعادة العلاقات الرسمية مع 39 دولة جنوب الصحراء.

تشارك إسرائيل وبعض دول جنوب الصحراء، حاليًا في حوار سياسي أسفر عن زيارات متبادلة من قبل رؤساء الدول والوزراء. وتشمل الأنشطة الأخرى العلاقات الاقتصادية والتجارية، والاتصالات الثقافية والأكاديمية، ومختلف المشاريع المشتركة في مجالات الزراعة والمساعدة الطبية، وبرامج التدريب المهني، والمساعدة الإنسانية. مع الإشارة إلى أنّ مواقف الدّول الإفريقيّة لم تكن دائما منسجمة مع موقف منظمة الوحدة الإفريقية، التي لطالما حثّت أعضائها على دعم نضال الشعب الفلسطيني، ودعت بانتظام ياسر عرفات إلى حضور قمم رؤساء الدول الأفريقية بصفة مراقب.

وعلى نفس النهج واصل الاتّحاد الإفريقي- التسميّة الجديدة لمنظمة الوحدة الإفريقيّة منذ إعلان دوربان 2002م بجنوب إفريقيا- حيث كان الموقف الرسمي المعلن من الاتّحاد هو الانتصار للقضية الفلسطينيّة، لكن بالاستناد دائما إلى قرارات الأمم المتّحدّة..

1- "إسرائيل" عضوا مراقبا في الاتّحاد الإفريقي

في 22 جزيران/ يوليو 2021 منح رئيس مفوضية الاتّحاد الإفريقي السيد موسى فقّي محمّد "إسرائيل" صفة المراقب في المنظّمة. وقد برّر السيد موسى فقّي قراره هذا بما يلي:

- ارتفاع عدد الدول الأعضاء في الاتّحاد الإفريقي التي اعترفت بـ"إسرائيل" (44 من بين 55). 17 منها لديها سفارات بتل أبيب، و12 لديها قنصليات عامّة.

- كون لائحة الدّول الأعضاء المطالبة بمنح صفة العضوية لـ"إسرائيل" أهم من عدد الدول الأعضاء المعارضة...

- الانسجام مع الموقف الدّولي والأممي المبني على حلّ الدّولتين..والمتناغم في - رأي رئيس المفوضية الإفريقيّة- مع تمكين كلّ من فلسطين و"إسرائيل" صفة العضويّة في المنظّمة... **"إنّ الاعتراف بصفة المراقب للدولتين فلسطين وإسرائيل - كان وما زال في نظري متناغما بشكل كامل مع هذا المبدأ المتجسّد في هذا الاعتراف. إنّني أؤمن جازما، وحتى قبل وصولي على رأس مفوضية الاتّحاد الإفريقي، أنّ النزاع الإسرائيلي -العربي لن يجد حلاّ إلا باعتراف الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية، تعيشان في دولتين ذات سيادة، قابلة للبقاء، في كنف الحرية والسلام والاستقلال الكامل وحسن الجوار".**

- دعم الجهود الإفريقية للتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني: **"لماذا يمنع الاتحاد الافريقي من أن يقوم بما قام به بلد إفريقي واحد وبشكل إيجابي هو مصر؟ لماذا نحرص على منع الاتّحاد الإفريقي من مساءلة "إسرائيل" وحثها على احترام الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، والكف عن أعمال العنف الممارسة ضده، والاعتراف صراحة بحقوقه الأساسية بما في ذلك حقه في إنشاء دولته الوطنية وعاصمتها القدس الشرقية...؟ لماذا وباسم ماذا نمنع أنفسنا من أن تكون أداة سياسية ودبلوماسية للمساهمة في السلام بين هذين الشعبين؟".**

والمتأمّل في هذه التبريرات التي قدّمها رئيس مفوضيّة الاتّحاد الإفريقي، يلاحظ أنّها غير مقنعة، ولا تنسجم مع البنود التأسيسيّة لمنظمة الاتّحاد الإفريقي ومع الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتمثّلة في حقّ الشعوب في تقرير المصير، والكفاح من أجل كرامتها وحقّها، وأن "**ليس هناك ما يبرر سيطرة شعب على شعب آخر**". كما أنّ إقامة جلّ الدول الأعضاء علاقة دبلوماسيّة مع "إسرائيل" لا يمكن اتّخاذها ذريعة لاختراق مواثيق المنظمة وثوابتها التاريخيّة الداعمة للقضية الفلسطينية، والمناهضة للاستعمار والفصل العنصري.

2- تعليق صفة عضو مراقب لـ"إسرائيل" في الاتّحاد الإفريقي

في خطوة تصحيحيّة، علّقت قمة الاتحاد الأفريقي في 6 شباط/ فبراير 2022- قرار منح صفة مراقب لـ"إسرائيل"، وشكّلت لجنة من 7 رؤساء دول من بينهم الجزائر لتقديم توصية لقمة الاتحاد الإفريقي، والتي تظل القضية قيد نظرها.

القرار الذي تم اعتماده بالإجماع من قبل قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا شمل تعليق قرار رئيس مفوضية الاتّحاد الأفريقي موسى فقي بمنح "إسرائيل" صفة مراقب في الاتحاد الإفريقي في 22 حزيران/ يونيو 2021. القرار الذي كان قد برّره موسى فقي بناء على قراءة خاصّة له لقوانين المنظّمة. وقد رحبت فصائل المقاومة الفلسطينية – وفي مقدّمتها حماس- بقرار التجميد واعتبرته "**انتصارا لقيم الاتّحاد الإفريقي، ومبادئه القائمة على رفض الاحتلال والتمييز العنصري، وتأييد حق الشعب الفلسطيني في انتزاعه لحقوقه وتقرير مصيره**".

3- أديس أبابا تسحب صفة عضو مراقب لـ"إسرائيل" في الاتّحاد الإفريقي

بعد قرار تعليق منح "إسرائيل" صفة عضو مراقب في 6 شباط/ فبراير 2022 ، خطى الاتّحاد الإفريقي خطوة أخرى خلال قمته السنويّة، من الدّورة 36 للمنظّمة المقيمة بالعاصمة الأثيوبيّة أديس أبابا من 18 إلى 20 شباط/ فبراير 2023، حينما قام بطرد الدبلوماسيّة الإسرائيلية ونائبة المدير العام للشؤون الإفريقيّة بوزارة الخارجيّة الإسرائيليّة شارون بارلي من القمّة، وأنّه غير مرغوب في وجودها. وقد حملت "إسرائيل" كلّ من جنوب أفريقيا والجزائر مسؤولية هذه الواقعة، قائلة: "**إنّهما تحتجزان الاتحاد الأفريقي رهينة وإنّهما مدفوعتان بالكراهية**"، وأنّ "**محاولة إلغاء صفة مراقب لإسرائيل ليس لها أي أساس في قوانين المنظمة**".

في حين رفضت جنوب إفريقيا هذا الادعاء، قائلة: "**إنّ الاتّحاد لم يبت بعد في طلب إسرائيل الحصول على صفة مراقب به**، مؤكّدة على لسان رئيس الدبلوماسية العامة في الإدارة الحكومية المعنية بالعلاقات الدولية في جنوب أفريقيا السيد كلايسون مونيبلا على أنّه "**إلى أن يتّخذ الاتّحاد الإفريقي قرارا بشأن منح إسرائيل صفة مراقب، لا يمكن أن تأخذ الدولة هذه الصفة وتضطلع بأعمال المراقبة**"،و مضيفا إلى أنّ "**الأمر لا يتعلق بجنوب أفريقيا أو الجزائر، (بل) إنّها مسألة مبدإ**"، خاصّة وأنّ الحزب الحاكم (المؤتمر الوطني الإفريقي) في جنوب أفريقيا عرف تاريخيا بمناصر ته القويّة للقضية الفلسطينية . مع الإشارة إلى أنّ هذه الدّورة شهدت حضور رئيس الوزراء الفلسطيني محمّد اشتية...